

جمعيات المتقاعدين العسكريين.. (بذرة الثورة الجنوبية)



صلاح السقلاوي

ولا يغيبُ عدواً. فما زالوا للأسف الشديد قابعون في مربع الإهمال ودائرة النكران بشكل أكثر وطأة وأشد مضاضة، كون هذا الوضع البائس اليوم لم يعد فقط صنعية قوى الاحتلال بل هو بجزء كبير منه من صنع أخو القرباء، من (بعض) قيادات الثورة الجنوبية ممن انصرفوا يلهثون تحت فترات المناصب وطاولات المكاسب الشخصية.

تحية لهؤلاء الرجال في ذكرى انطلاقة ثورتهم الصغرى.. ثورة المتقاعدين أو بالأصح

(المقاليين) قسراً وعنوة، تحية لهم وقد رسموا لوحة جنوبية بأهلي ألوانها وأجمل إطارها في أصعب الظروف وأشدّها قسوة وظلماً، وكانت بحق هي بوتقة الجنوب التي انصهرت فيها أوجاع العسكري الشبواني وآمال الجندي الأبيني وآلام العدني و ثقافية اللحجي وصدق الحضرمي و بساطة المهري، والترجمة العملية لتكريس قيم التسامح، وثقافة ورقي التكامل والإخاء.

تحية للعميد النوبة، وسيف علي، والسعدي، والشهيد عمر الصبيحي في مثواه الأخير، وتحية للعميد المسلمي، والمحجري، ومحمد سعيد صالح، وباراس، وعلي بن علي هادي، وعبدالله الحالمي، وسالم باشادي، وقلعوط، والنمري، والناخبي، والذرحاني، والجابري، والمنصوري، والجعوف، وثابت عبد، والدكتور المعطري.. وغيرهم.. وغيرهم كثير.

استطاعت أن تهد كثيراً من حجارة أسوار التهيب وجدران التوجس التي ظلت تملك كثيراً من الجنوبيين في وضع بلغ فيه الاستبداد والعجرفة من قوى الاحتلال كل مبلغ. نقول أنه قبل هذا التاريخ كانت ثمة حركة جماهيرية جنوبية قد أشعلت قبساً في العتمة وهي حركة التصالح والتسامح الجنوبي يوم 13 يناير 2006م من جمعية ردفان بالعاصمة عدن، شكلت هذه الخطوة بجمعية حركة المتقاعدين العسكريين ليشكلا مجدافين لقارب واحد.

ظلت مسيرة الثورة الجنوبية تسير بشتي صور نضالها من اعتصامات ووقفات ومهرجانات وندوات وفعالياتها الطلابية والنسوية والثقافية بالداخل والخارج وصولاً إلى مليونياتها الكبيرة التي شكلت نقطة تحول كبرى بهذه الثورة قبل أن تتوج بثورة مسلحة شاملة غداة الغزو الثاني على الجنوبي في مطلع 2015م.

وبالعودة إلى الموضوع بفعالية الذكرى العاشرة لحركة المتقاعدين الجنوبيين وبالنظر إلى واقع اليوم، والوضع الذي أصبح عليه حال المتقاعد العسكري الجنوبي الذي خلال العامين الماضيين لم يذكر جهداً ولا دماً ولا روحاً في جبهات القتال، وساحات تثبيت الأمن والتصدي لقوى الإرهاب والتطرف، فحري بنا الاعتراف بحقيقة ما زال يتحاشى البعض التطرق لها وهي أن وضع هؤلاء المناضلين العسكريين اليوم لا يسر صديقا

(جمعيات) المتقاعدين العسكريين الجنوبيين بعد أن كانت في الأشهر الأولى من انطلاقتها لا تضم في صفوفها أكثر من العشرات، والتي مثلت منطقة الضالع مكان انطلاقتها ومحور نشاطها نحو آفاق الجنوب من أقصى شرقه إلى أقصى غربه، كانت انطلاقتها الأولى بالأساس يوم 24 فبراير 2007م) حين تداعى العشرات من هؤلاء الرجال إلى حركة إعتصام غير مألوفة في وضع يتنفس ظلماً ويقتات قمعا مطالبين بأمور بدت في شكلها حقوقاً مطلبية، فيما تحمل في جوهرها بذرة المشروع السياسي الجنوبي التحرري التي نبئت اليوم وأزهرت وتبرعت في تربة الوطن المروية من دماء الشهداء والجرحى وعصارة الوجد والحيف. هذا المشروع المنشود على أنقاض مشروع وحدوي يمضي طموح تم اغتياياليه في المهدي على حين غرة من طرف ظن الجنوب أنه شريكه في ذلك المشروع المتمثل بإقامة دولة يمنية موحدة تستوعب الكل وتصون الحقوق وترعى الحريات العامة التي أهدرت من قبل نظامين سابقين، تم تعليق ذلك الاعتصام لمدة شهر لمنح السلطات فرصة لتلبية ما وعدت بتنفيذه من مطالب، بيد أنها - أي السلطات - كما درجت عاداتها لا تفي بعهده ولا تنجز وعداً.

((كانت مواعيد عرقوب لها مثلاً وما مواعيدها إلا الأباطيل))

إلى أن انقضى ذلك الشهر دون جدوى تذكر. وكان الموعد الجديد يوم 24 مارس 2007م، وقبل هذا التاريخ، والذي يؤرخ لانطلاق هذه الحركة التي كانت بحق ملهما لكثير من القوى السياسية الجنوبية،

شكّلت عملية إقصاء الكوادر العسكرية والأمنية والمدنية - في جنوب اليمن - من مواقعها بدولة ما بعد الحرب (الغزو) على الجنوب عام 1994م (سلطة 7 يوليو) أحد العوامل الرئيسية - إن لم يكن العامل الرئيس - لاندلاع الثورة بعموم الجنوب التي أرخ لها - تجاوزاً - يوم 7 يوليو 2007م، حيث مثل ذلك الإقصاء أكبر عملية تطهير سياسي في التاريخين الحديث والمعاصر، كان لا بد معها من عملية رفض موازية للتصدي لها ولتبعاتها المدمرة التي ما تزال حتى اللحظة تلقي بظلالها الداكنة على الجميع.

وبعيداً عن الغوص في إرهابيات هذه الثورة ومقدماتها التي بدأت بالأساس منذ أول عام للغزو 94م بصور متعددة من صور النضال والرفض الشعبي، هذا الرفض الذي أخذ شكل التناسب الطردي مع تصاعد عملية الإقصاء والنهب والتدمير والتشويه التي استهدفت الجنوب بحضره وحجره، وشجره وبشره، وحاضره وماضيه، ناهيك عن ثرواته وتاريخه وذاكرته النضالية وطبيعته المدنية، فسنجيز لأنفسنا بهذه التناولة العابرة التي نكرسها للحديث عن ذكرى انطلاقة حركة المتقاعدين العسكريين الجنوبيين، والتي تعتبر بحق ثورة مصغرة انبثقت منها ثورة شعبية كبرى هي الثورة الجنوبية التي عُرفت باسم الحراك الجنوبي أن نتخطى كثيراً من مراحل هذه الثورة الممتدة من عام 94م إلى مرحلة انطلاقة هذه الحركة العسكرية والأمنية الجنوبية الرائدة في مطلع 2007م، والتي انضوى تحت لوائها الآلاف من العسكريين والأمنيين بعد مرور عشرة أعوام من انطلاقتها تحت اسم جمعية

مقترح لفك الارتباط بين الجنوب والشمال

تحقيق فك الارتباط سلمياً وخاصة من قبل الرئيس هادي بصفة رئيسية لكونه الرئيس الشرعي ورئيس الجمهورية اليمنية، فمن المؤكد حينها سيتم العثور على الآليات المناسبة لإبلاغهم بجوهر المقترح وتفاصيله، وبموافقتهم على المقترح الذي يبدو ظاهرياً من الصعب تحقيقه إلا أنهم إذا احتكموا إلى المنطق والعقلانية لا يبدو شيئاً اسمه مستحيل إذا حسنت النوايا.

في الخلاصة

أكرر ما ذكرته أعلاه بضرورة التمييز بين ملف مقترح فك الارتباط وملف حل الأزمة اليمنية بشقي العلاقة بين الشرعية والانقلابيين برغم وجود روابط بينهما بشكل أو آخر ولكن الضرورة الملحة تتطلب تجزئتها ومعالجة كل منهما على حدة.

بين الشعبين ويؤدي إلى فك الارتباط بين الشمال والجنوب أود طرحه على أصحاب الفخامة والسعادة:

١- الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.

٢- الرئيس علي سالم البيض الأمين العام السابق للحزب الاشتراكي اليمني والنايب السابق لرئاسة الجمهورية اليمنية.

٣- الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية سابقاً والرئيس السابق للجمهورية اليمنية ورئيس حزب المؤتمر الشعبي العام.

٤- السيد عبد الملك الحوثي رئيس جماعة أنصار الله (الحوثيين).

إذا وافقت الأطراف المذكورة مبدئياً على فكرة



د. محمد علي السقلاوي

ولا تلبى مصالح إخواننا في اليمن بعيدة المدى، فقد فشلت حرب ١٩٩٤ في فرض الوحدة بالقوة، وفشلت حرب ٢٠١٥ في تطويع إرادة شعب الجنوب بالتخلي عن حقه في تقرير مصيره واستعادة دولته بنظام سياسي جديد يواكب متطلبات العصر للقرن الواحد والعشرين.

من هنا كان من الواجب علينا جميعاً وضع تصورات في سبل تحقيق فك الارتباط بشكل سلمي يتوافق مع مبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية.

وقد توصلت في سبيل تحقيق ذلك إلى مقترح يساهم في حل إشكالية العلاقة

لتأسيس حل دائم وشامل وإرساء الأمن والاستقرار في اليمن والجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي، أرى من الضرورة بمكان الفصل بين ملفين:

١- ملف فك الارتباط بين الجنوب والشمال.
٢- ملف الأزمة اليمنية في علاقة الشرعية - والانقلابيين وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي وخاصة قرار ٢٢١٦.

ملف فك الارتباط

من الضروري بمكان إنهاء عقد الوحدة اليمنية التي تمت بين دولتي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٠ بإعلان قيام الجمهورية اليمنية، والتي أثبتت فشلها الذريع برغم سمو أهدافها ومقاصدها، حيث لم يعد استمراريتها مقبولاً لدى الجنوبيين

دولة جنوبية مستقلة فيدرالية



وضاح بن عطية

نظام الأقاليم من أجل الحفاظ على خصوصية كل محافظة وعدم تدخل أي محافظة بشؤون أخرى.

مكونات الثورة الجنوبية لم تفعل حواراً بين المنتفضين في عدن لرفض القرار على حضرموت كما فعلت قوى النفوذ في حوار صنعاء عندما فرضت مشاريع لا يقبلها شعب الجنوب.

أقرت الفيدرالية لم تقرها من الأقاليم المنتفضة وتفرض الرأي بل ترك الأمر للأقاليم الغنية؛ وليس كما فعلت القوى الفاسدة في حوار صنعاء.

مكونات الثورة الجنوبية لم تختار نظام الأقاليم من أجل التآمر على شعب أو منطقة بل لأن نظام الأقاليم نظام عالمي حديث و ناجح.

مكونات الثورة الجنوبية اختارت

الفيدرالية بين الجنوبيين من أجل طمس هوية أحد أو تأمر طرف على طرف آخر كما فعلت قوى الفساد في حوار صنعاء.

مكونات الثورة الجنوبية عندما أقرت الفيدرالية لم تقل أن هناك ثروات سيادية تتبع المركز كما فعلت قوى الفساد في حوار صنعاء.

مكونات الثورة الجنوبية عندما

مكونات الثورة الجنوبية في حضرموت وجهت ضربة استباقية لشرعية الفساد وقوى الفيد الإجرامية الانقلابية، حيث أقرت أن الجنوب المستقل سيكون فيدرالياً، كل محافظة تشكل إقليماً، و سيكون 75% من كل الثروات للمحافظة و 25% للحكومة الاتحادية وجيش الاتحاد.

مكونات الثورة الجنوبية لم تقرر